



16 فبراير 2014

للمنشر الفوري

للاتصال: في أتلانتا ، جورجيا ، الولايات المتحدة الأمريكية : ديبورا هيكس +1-404-420-5124 أو dirk.vandewalle@libya.cceom.org في طرابلس، ديرك فانديفال +218-94-467-5362

## يحث مركز كارتر على تكثيف توعية الناخبين والتنسيق الأمني قبيل الانتخابات في ليبيا

يقوم مركز كارتر بقيادة بعثة خبراء محدودة في ليبيا ، وذلك لتقييم كل من الإطار القانوني، والقضايا الرئيسية المتعلقة بإدارة وتحضير الانتخابات، والبيئة السياسية العامة وذلك قبيل انتخابات لجنة صياغة مسودة الدستور المزمع عقدها في 20 فبراير 2014. حيث تمثل هذه الانتخابات مرحلة هامة في انتقال البلاد إلى الديمقراطية .. قبل الانتخابات، يشجع مركز كارتر السلطات الليبية على تكثيف الجهود الإعلامية اتجاه الناخبين، وتعزيز التنسيق الأمني في الأيام الأخيرة، وذلك ليتم السير قدما نحو صناديق الاقتراع لدعم انتخابات سلمية وشاملة.

ستكون هذه هي الانتخابات الثانية في السياق الذي انشئ وفقا للاعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي . حيث ان الانتخابات السابقة - والتي انشئ بموجها المؤتمر الوطني العام - قد اعترف بها من قبل المراقبين المحليين والدوليين بأنها قد كانت انتخابات ديمقراطية وشفافة. ومع هذا، فان الضغوطات الواقعة على المؤتمر الوطني العام، قد أدت إلى تغييرات في الجدول الزمني الأصلي للعملية الانتقالية التي حددها الإعلان الدستوري. وبالتالي فان انتخابات لجنة صياغة مسودة الدستور تقدم فرصة لإضفاء هذا الانتقال بزخم جديد.

وبناء على دعوة من المفوضية العليا للانتخابات، قام مركز كارتر بتوظيف فريق يتكون من ستة خبراء وذلك للذهاب الى ليبيا وتقييم الانتخابات. حيث قام الفريق بزيارته الاولى لليبيا في ديسمبر وذلك لغرض معرفة المزيد عن عملية تسجيل المرشحين والاستعدادات الرئيسية الأخرى، ثم عاد في منتصف يناير لتقييم الأوضاع السياسية والقضايا الرئيسية لإدارة الانتخابات.

وفي ضوء الاعتبارات الأمنية – التي ادت بدورها الى الحد من حجم الفريق ومنع توزيعهم خارج طرابلس - كانت بعثة الخبراء محدودة العدد في طبيعتها، وبالتالي لن يكون بوسعها تقديم تقييم شامل للعملية الانتخابية و الإجراءات التي ستتم يوم الانتخابات. ولكن جل تركيز عمل البعثة سيكون على تقييم الإطار القانوني ، وإدارة الانتخابات ، والتحضيرات الفنية ، والبيئة السياسية العامة ، وحل أي نزاعات انتخابية.

### الإطار القانوني والانتخابي:

ان كل من الإطار القانوني والانتخابي - بما في ذلك القوانين المحلية التي تنظم العملية الانتخابية - هي امور جدا ضرورية للإدارة الفعالة للانتخابات الديمقراطية الحقيقية. هذا ويجري تنظيم انتخابات لجنة صياغة مسودة الدستور عملاً بالإعلان الدستوري المؤقت وذلك بصيغته المعدلة من قبل المؤتمر الوطني والتي تمت في 9 أبريل 2013 ، وقانون رقم 17 لعام 2013 ( قانون الانتخابات ) ، وقانون 8 رقم لعام 2013 ( قانون إنشاء المفوضية العليا للانتخابات ) ، واللوائح الصادرة عن هذه المفوضية. كما اعلن المؤتمر الوطني العام أن الانتخابات الخاصة بلجنة الستين لصياغة مسودة الدستور سيتم عقدها يوم 20 فبراير ، وهو التاريخ الذي حددته المفوضية العليا للانتخابات. اما التصويت من خارج البلاد فتعقد من الفترة 15 الى 17 فبراير.

النسخة النهائية من قانون الانتخابات قد خصصت ستة مقاعد للنساء وستة مقاعد أخرى لكل من الأمازيغ في ليبيا، والطوارق ، والتبو ، وقد اشير اليهم في القانون الليبي بالمكونات الثقافية. وقد انتقد العديد من مناصري المرأة وممثلي المكونات الثقافية هذه الأحكام المشار اليها في القانون، وقد اشاروا بانها لا تمنح تمثيلا كافيا لهم. وببالغ القلق، فقد لاحظ المركز عدم وجود اتفاق لحل مسالة مقاطعة الامازيغ للانتخابات. وعليه فان المركز يدعو ويشجع جميع الأطراف على مواصلة الجهود لشمول جميع الافراد في ليبيا في العملية الدستورية.

ولضمان عملية انتخابية ديمقراطية حقيقية فلا بد من وجود هيئة مستقلة ومحيدة لإدارة الانتخابات بحيث تعمل بشفافية وتكون معترف بها دولياً . وتدار هذه الانتخابات من قبل المفوضية العليا للانتخابات ، وهي هيئة مستقلة، يقع مقرها في طرابلس ، وهي تتألف من هيئة مفوضين ، ومكتب إدارة مركزية، و17 مكتب لجان انتخابية تغطي جميع المناطق في ليبيا. وسيجرى الاقتراع والعد والفرز في أكثر من 1500 مركز انتخابي في جميع أنحاء البلاد، في حين جدولة و إعلان النتائج سيعقد في المكتب المركزي للمفوضية العليا في طرابلس.

قامت المفوضية العليا للانتخابات بتسجيل الناخبين في مرحلتين منفصلتين بين 1 ديسمبر 2013 و 16 يناير 2014. وقد اجرت المفوضية تمديد لفترة تسجيل الناخبين عدة مرات، في محاولة منها لزيادة المشاركة. ووفقا للمفوضية العليا، قد سجل 1,101,541 ليبي في التصويت للانتخابات القادمة. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن عدد الناخبين المؤهلين ، الا ان التسجيل لانتخابات المؤتمر الوطني العام – والذي اقرت بضخامته المفوضية العليا للانتخابات وذلك بسبب التسجيلات المكررة - قد بلغ 2,865,937 ناخب.

بالنسبة الى يوم الانتخابات ، فسيجرى تدريب موظفي الاقتراع من خلال تدريبي رباعي متتالي يدار من قبل المفوضية العليا للانتخابات. وقد لوحظ من قبل مركز كارتر ان المراحل الثلاث الاولى كانت شاملة وتفاعلية ، وإعطيت فيها فرص للمتدربين و مسؤولي الانتخابات لمعالجة القضايا العملية التي قد تنشأ في يوم الانتخابات. وعلى الرغم من التوترات السياسية و التحديات الأمنية في بعض المناطق، قامت المفوضية العليا للانتخابات باسكتمال الاستعدادات التقنية للانتخابات هيئة صياغة مسودة الدستور، وذلك ضمن الوقت اللازم وبطريقة نزيهة.

### الأمن:

لقد شاب عملية انتقال ليبيا إلى الديمقراطية قدر من العنف ذا مستوى منخفض ومتقطع فضلا عن عدم الاستقرار. ونظرا للتوترات الجارية في العملية السياسية في ليبيا ، و العنف المحلي الذي وقع في المنطقة الشرقية قبيل انتخابات المؤتمر الوطني العام ، فان هنالك حاجة ماسة لوضع خطة شاملة للأمن في يوم الاقتراع. ويقع على وزارة الداخلية المسؤولية الرئيسية في توفير الأمن في الانتخابات. وتخطط وزارة الداخلية لنشر 25 من ضباط الشرطة وذلك لكل مركز من مراكز الانتخابات. وانطلاقا من ما تعانيه قوة الشرطة الليبية من نقص معروف على نطاق واسع من القدرات، يدعو المركز بدوره الحكومة لتنسيق الجهود الأمنية والتأكيد على ضرورة قيام جميع الليبيين بدعم العملية الديمقراطية و مراقبة يوم الاقتراع سلميا.

### الحملة الانتخابية:

على الرغم من أن بعثة خبراء المركز محدودة الحجم لكي تقوم بمهمة مثل مهمة تقييم سير الحملة الانتخابية في جميع أنحاء البلاد، الا انها تعمل على تحليل الإطار القانوني للحملة الانتخابية، ورصد التقارير الواردة من مختلف المحاورين الليبيين فيما يتعلق بقضايا الحملة. هذا وقد بدأت الحملة الانتخابية للمرشحين منذ 25 ديسمبر 2013 ، وذلك في أعقاب نشر القائمة النهائية للمرشحين، وتنتهي هذه الحملة قبل 24 ساعة من افتتاح صناديق الاقتراع.

أفاد أصحاب المصلحة الرئيسيين لممثلي مركز كارتر بأن الحملات الانتخابية كانت غير ظاهرة . وبإستثناء ملحوظ وتمثل في محاولة اغتيال أستهدفت محام بارز مترشح عن طرابلس ، فقد مرت فترة الحملة الانتخابية دون وقوع اي حوادث . الا أن استمرار انعدام الأمن - خاصة في الشرق والجنوب - قد يكون حال دون قيام المرشحين بالحملة الانتخابية. وقد ابلى المحاورون مركز كارتر أنه نظرا لمحدودية الأموال ، انتظر العديد من المرشحين الإعلان الرسمي عن موعد الانتخابات لبدء حملة انتخابية كاملة ، والتي بدأت في 30 يناير 2014.

قانون الانتخابات ولوائح المفوضية العليا الخاصة بالحملات الانتخابية يتطلب من المفوضية العمل مع وسائل الإعلام العامة لضمان إعطاء جميع المرشحين المسجلين دقائق مجانية و مساحة لنشر مواد الطباعة على قدم المساواة . غير أن لا قانون الانتخابات ولا لوائح المفوضية العليا توضح بالشرح الكيفية التي سيتم من خلالها تخصيص هذا الوقت أوالمساحة للمرشحين . وحتى الآن لا يبدو أن المرشحين قد استفادوا من هذه الموارد المتاحة.

لا زال للمرشحين فترة محدودة من الوقت لتتواصل مع الناخبين وتوصيل مواقفهم بشأن القضايا الدستورية الرئيسية . ونظرا لأهمية هذه الفرصة بالنسبة للناخبين والتي من خلالها سيقومون باتخاذ قرار مستنير ، يشجع مركز كارتر المرشحين على الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة لهم لتوصيل رسالتهم ، كما يشجع المركز كذلك المفوضية العليا للانتخابات ووسائل الإعلام العامة على تسهيل وصول المرشحين للإعلام.

في حين لا توجد واجبات ملزمة في القانون الدولي بشأن تمويل الحملات الانتخابية ، إلا ان الممارسات الجيدة تتطلب تنظيمها لضمان الشفافية والمسئولية. في ليبيا ، وضعت المفوضية العليا لوائح خاصة بتحديد الإنفاق ، كما يتطلب من جميع المرشحين - بغض النظر عن النتائج - وبما يقتضيه القانون تقديم تقرير عن الحملة المالية خلال سبعة أيام من الاقتراع<sup>2</sup>.

المفوضية العليا للانتخابات قد قامت بجهد لرفع مستوى الوعي لدى المرشح بخصوص التزامات تقديم التقارير و حدود الإنفاق ، فضلا عن شدة العقوبات عند عدم الامتثال لهذه الالتزامات. وتشمل هذه العقوبات ابطال تسجيل المرشح ، والسجن ، والغرامات ، وفرض حظر على الترشح في الانتخابات المقبلة لمدة خمس سنوات. لذا يشجع مركز كارتر على مواصلة جهود المفوضية العليا للانتخابات بخصوص ابلاغ المرشحين بهذه المتطلبات والمهام بالتزاماتهم بموجب القانون.

#### معلومات الناخبين و التثقيف:

ان الحملة الفعالة لتثقيف الناخبين هو أمر جدا ضروري لضمان ممارسة الناخبين حقهم في التصويت بشكل صحيح<sup>3</sup> . وفقا للتقييم المبدئي للمركز ، فقد شكل غياب الحملة التثقيفية المرئية للناخبين مصدر قلق كبير في الفترة التي سبقت الانتخابات ، وربما كان لها أثر سلبي على تسجيل الناخبين.

التقييم المبدئي للمركز ، والتقارير المعتمدة على المحاورين ، تشير إلى أن معرفة الجمهور العام عن انتخابات هيئة صياغة مسودة الدستور محدودة للغاية . ويبدو أن العديد من الليبيين ليس لديهم المام بالحقائق الأساسية حول هذه العملية، مثل إجراءات التصويت للمقاعد المخصصة للنساء ، والأمازغ ، والطوارق ، و التبو . وهذا يشكل مصدر قلق بالنسبة الى الاربعة مقاعد ، حيث سيتم استبدال الفائز في السباق العام بالفائزة في السباق الخاص للنساء في تلك المنطقة. وللحد من الخلافات التي قد تنشأ عقب الانتخابات ، ينبغي على المفوضية العليا للانتخابات أن توضح للمرشحين والجمهور كيفية ملء هذه المقاعد .

والمفوضية العليا للانتخابات هي المسؤولة عن تثقيف و توعية المواطنين حول العملية الانتخابية. وكجزء من حملة المفوضية التوعوية والواسعة النطاق ، تخطط المفوضية لبث لقطات تلفزيونية وإذاعية على الهواء بالإضافة إلى نشر إعلانات الصحف والملصقات والمنشورات . وعليه يشجع مركز كارتر المفوضية العليا للانتخابات على تنفيذ هذه الخطة بالكامل وتكثيف الجهود لتثقيف الناخبين في الوقت المتبقي، وذلك لتزويدهم بالمعلومات اللازمة ، بما في ذلك موعد

الانتخابات ، وساعات الاقتراع ومواقعها، و على وجه الخصوص الاجراءات المفصلة للتصويت، وتصميم الاقتراع. حيث ان مثل هذا الجهد المكثف لن يؤدي في النهاية الا الى تمكين مشاركة الناخبين بصورة كاملة.

تثقيف الناخبين يلعب أيضاً دوراً حاسماً في ضمان الحصول على وسيلة انصاف فعالة لجميع اطراف الانتخابات. ولكي يتم وضع آلية فعالة لتسوية المنازعات الانتخابية ، يجب على كل من الناخبين والمرشحين ان يكونوا على بينة من الإجراءات، وأن تكون العملية واضحة ومفهومة لجميع الاطراف. ولذلك يحث مركز كارتر المفوضية العليا للانتخابات على استخدام ما تبقى من وقت قبل يوم الانتخابات لإعلام الناخبين والمرشحين - على حد سواء- بحقوقهم في تقديم الشكاوى و الطعن في القرارات وجعل هذه العملية متوفرة للجميع.

### مركز كارتر في ليبيا:

مركز كارتر هو مركز غير حزبي، يقوم باجراء تقييماته تجاه الإعلان الدستوري المؤقت ، وقوانين الانتخابات الوطنية في ليبيا، واللوائح والالتزامات الدولية للبلاد بشأن الانتخابات الديمقراطية والمشاركة السياسية. وفي سياق عمل بعثة الخبراء ، يجتمع فريق عمل مركز كارتر مع كل من : مسؤولين من المفوضية العليا للانتخابات ، الكيانات السياسية ، المرشحين ، أعضاء من المؤتمر الوطني العام ، السلطة القضائية ، ممثلي المجتمع المدني الليبي - بما في ذلك المراقبين المحليين ، أعضاء من المجتمع الدولي والناخبين. وسيتم تقاسم النتائج والتحليل التي يتوصل إليها الفريق مع المفوضية العليا والجمهور بروح من التعاون لتحسين نوعية الانتخابات في المستقبل . يعتزم مركز كارتر اصدار بيان أولي للنتائج والاستنتاجات ، وذلك عقب إعلان النتائج الأولية من قبل المفوضية العليا للانتخابات.

---

مركز كارتر هو منظمة غير حكومية غير ربحية. ساعد مركز كارتر في تحسين حياة الافراد في أكثر من 70 دولة عن طريق حل الصراعات ، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والفرص الاقتصادية ، والوقاية من الأمراض ، وتحسين الرعاية الصحية العقلية. تأسس مركز كارتر في عام 1982 من قبل الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين، بالشراكة مع جامعة ايوري، لدفع عملية السلام والصحة في جميع أنحاء العالم.

مركز كارتر هو مركز غير حزبي، يجري أنشطته وفقاً لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، التي اعتمدت في الأمم المتحدة في عام 2005. تلقى مركز كارتر الاعتماد الرسمي من المفوضية العليا للانتخابات في يناير عام 2014. وجميع البيانات الصادرة عن المركز متاحة على موقعه على الانترنت، [www.cartercenter.org](http://www.cartercenter.org) .

<sup>1</sup> مجلس حقوق الانسان ، هيئة الامم المتحدة : تعليق عام رقم 25 ، نص 20

<sup>2</sup> قانون رقم 17 الصادر في 2013م بند 20

<sup>3</sup> مجلس حقوق الانسان ، هيئة الامم المتحدة : تعليق عام رقم 25 نص 11